

المطلوب.. رؤية استراتيجية تنمية للأمن الوطني

لئن كانت كارثة الغزو قد أظهرت أن انهيار كيان الدولة ، لم يكن بسبب ميزان القوى العسكري الذي كان في صالح النظام العراقي فحسب ، وإنما كان ذلك وبالأساس بسبب الغياب الكامل لمفهوم الأمن الوطني في إدارة شؤون الدولة قبيل كارثة الغزو ، فإنه للأسف ، لا نستطيع اليوم أن نقول إنَّ هناك إتعاضاً جدياً من درس الغزو في هذا المجال الاستراتيجي الحيوي ، إذ ليس هناك حتى الآن مفهوم واضح ومتبلور لدى متخذ القرار حول مفهوم الأمن الوطني ومتطلباته ، نعم هناك نوايا ، ولكنها لم تترق بعد لتشكّل مفهوماً متكاملًا للأمن الوطني .

إننا لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة اننا دولة صغيرة ، ومعرّضة لتهديدات في منطقة قلقة وغير مستقرة وذات أهمية اقتصادية واستراتيجية دولية ، ومع كل تأكيدنا على أهمية تعزيز القدرة الدفاعية الكويتية ، إلا أننا لا نظن أن تعزيز القدرة العسكرية بتكديس الاسلحة هو الضمان الوحيد لاستقلال الكويت... كما اننا مع كل ثقتنا بقوة وأهمية الالتزامات التي قطعها الدول الكبرى تجاه أمن الكويت واستقلالها ، فإننا لا نستطيع أن نفترض أن هذه الألتزامات هي التزامات مطلقة ثابتة لا تتأثر بالظروف المتغيرة ولا بالمصالح المتبدلة أو الأحداث المتلاحقة... وايضا فإننا نثق بالالتزام العربي والخليجي تجاه الكويت. في إطار "إعلان دمشق" وجامعة الدول العربية ، ولكننا ندرك جيداً أن التحديات الكبيرة والمعقدة التي تواجه النظام الأمني العربي تحول دون الاعتماد على منظومة الأمن الخليجية والعربية كعنصر رئيسي في ضمان أمن واستقلال الكويت .

وفي رأينا فإن التعامل الخلاق مع قضية الأمن الوطني للكويت ، يتم عبر رؤية استراتيجية تنمية واضحة تستند من جهة على التعامل المتوازن مع جميع الأعتبارات السابقة ، وتنطلق من جهة أخرى من توطيد عناصر القوة والاستقرار في نظامنا الدستوري وجبهتنا الداخلية ، وتستفيد من جهة ثالثة من الموقع الجغرافي المتميز للكويت ليتحوّل إلى عنصر إستقرار وقوة بدلاً من كونه عنصر تهديد وضعف ، بحيث تصبح الكويت منطقة اهتمام وتلاق للمصالح الإقليمية والدولية ، وذلك

عندما تتحول إلى ميناء نشط للمنطقة وتصبح مركزاً حيويّاً للتجارة والمال والأعمال والخدمات فيها . ليصبح من مصلحة جميع القوى الإقليمية والدولية تأمين وجود الكويت واستقرارها والحفاظ على أمنها .